رأس اجتماعاً لحكومة الوفاق الوطني.. نائب الرئيس:

الجميع مسؤول عن تجنيب اليمن ويلات المحن والصراعات والحروب

التشديد على نبذ الانتماء الحزبي والمناطقي في مهام الحكومة

ضرورة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه خاصة في الوزارات التي تعرضت للنهب

صنعاء/سبأ:

رأس الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس بالقصر الجمهوري بصنعاء اجتماعا لحكومة الوفاق الوطني برئاسة الأخ محمد سالم باسندوة بعد أن نالت ثقة مجلس النواب نهاية الأسبوع الماضي.

وفي اللقاء أعرب الأخ نائب رئيس الجمهورية عن سعادته لنيل الحكومة الثقة والمصادقة على برنامجها العملي وتحدث إليهم قائلا :" التقيتكم بعد تشكيل الحكومة مباشرة في هذه القاعة من أجل إعداد البرنامج الخاص بالحكومة وبنود أولوياته والتسريع في تقديمه إلى مجلس النواب، واليوم نلتقي بعد نيلكم الثقة ومباشرتكم مهامكم بصورة قانونية وفعلية لرعاية مصالح الشعب وتوفير كامل متطلباته تطبيقا لقسمكم اليمين بالعمل من أجل الشعب بكل ما يحفظ له حقه في الاستقرار والأمن والوحدة والسكينة العامة والعمل بكل ما يمكن عمله من أجل إخراج اليمن إلى بر الأمان باعتباركم الآن تمثلون حكومة مرحلة جديدة تمثلون فيها الشعب والجماهير العريضة وليس الأحزاب أو التوجهات السياسية ".

وشدد الأخ نائب رئيس الجمهورية على أن الجميع مسؤول عن تجنيب اليمن ويلات المحن والصراعات والحروب .. مؤكدا أن المجتمع الدولي قد أعطى اليمن فرصة كبيرة وعظيمة لم تعط لأحد مثلما أعطيت لليمن لأسباب أساسية إستراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي وذلك نابع من استشعار المجتمع الدولي أن أي حرب أهلية في اليمن أو تخلخل لبنية اليمن ستترك أثرا بالغا على مستوى المنطقة والعالم .

وأضاف الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية:" ولتلك الأسباب حكومتكم مدعومة شعبيا وإقليميا ودوليا وهو مالم تحوزه حكومة من قبل وهو ما يعني أن تكونوا قادرين وعلى مستوى المسؤولية من أجل النهوض والتطور بعيدا عن التردد أو النظر إلى الماضي وهو ما يوجب الإصرار على العمل لإنجاز التحول المطلوب بصورة كاملة بما يؤمن لبلادنا المستقبل المنشود وليس هناك أي خيار آخر سوى خيار النجاح وتجاوز العوائق بهمة عالية وضمير صادق ".

وشدد الأخ نائب رئيس الجمهورية على ضرورة نبذ الانتماء الحزبي أو المناطقي في مهام الحكومة المستقبلية وقال :" هذا مرفوض نهائيا وأنتم قد أديتم القسم الدستوري باسم الشعب اليمني كله ".

ونبه الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة إلى ضرورة النزول الميداني لزيارة المؤسسات في المدن الرئيسية وأن تضع كل وزارة برنامجا عمليا للمتابعة والزيارة الميدانية ليكون كل شيء واضحا ومشخصاً للمعالجة .. لافتا إلى أن الزيارات الميدانية تجعل الوزير متعرفا على الواقع من كثب بما يخدم مصالح الناس في مختلف شؤونهم الحياتية وبكل همة وإخلاص .

وتابع الأخ نائب رئيس الجمهورية :" أن البعض يعتقد أو يشعر بأن حكومة الوفاق قد تواجهها عراقيل ومصاعب كثيرة ولكنني أكرر وأقول لكم إن حكومتكم مدعومة شعبيا وإقليميا ودوليا وأكرر عليكم أن المجتمع الدولي يتابع بصورة دائمة ماذا نعمل نحن هنا في اليمن وهل نحن قادرون على حماية مصالحنا وأمننا ومكاسبنا، ومصلحة اليمن وأمنه واستقراره هي مصلحة مرتبطة أيضا بالعالم والحمد لله هذه مكرمة من الله سبحانه وتعالى وحفظه لسلامة اليمن الأرض والإنسان ".

وأشار الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية إلى ضرورة الاضطلاع بالمهام الأساسية المنظورة أولا والعمل على ما هو ضروري والتخطيط المسبق للمهام المستقبلية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة وخاصة الوزارات التي تعرضت للنهب والتدمير.

مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة باسندوة:

التأكيد على أهمية التشخيص الواقعي للأحداث التي شهدتها بعض المرافق

التوجيه بسرعة إنجاز مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي

الموافقة على الاتجاهات العامة لإعداد مشاريع الموازنات للعام (2012م)

وكلف الأخ نائب رئيس الجمهورية وزارة الإدارة المحلية بمتابعة ذلك ورصده من خلال الاتصال والتواصل مع مختلف الجهات والوزارات ، كما كلف أيضا وزارة الداخلية بتزويد الجهات بكافة المعلومات المطلوبة في طريق تجاوز الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية .

وأردف قائلا:" صحيح أننا أمام تحديات ولكن بثقتنا بأنفسنا وبعملنا الصادق والمثابر سنتجاوزها بإذن الله ".. معتبرا أن النظر إلى المستقبل بثقة كبيرة سيكون جزءا أساسيا من النجاح على أساس تجاوز الماضي بكل اشكالياته ومتاعبه وكذلك لابد من تجاوز الواقع المرير الذي نعيشه، فواقعنا صعب ومعقد اجتماعيا وثقافيا .

واختتم الأخ نائب رئيس الجمهورية كلمته قائلا" لقد قطعنا شوطا كبيرا ومهما بعد التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، وعلينا المضي بكل همة واقتدار لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وقرار مجلس الأمن 2014 وهو ما يرقبه المجتمع الدولي ويحث على تنفيذه كما هو مرسوم " .

وكان وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف قد قدم تقريرا عن أسباب بروز أزمة المشتقات النفطية .. موضحا انه لا توجد أزمة واردات نفطية وإنما أزمة إخلال بالأمن .

وأكد أن الأمور قد حلت وان واردات النفط منتظمة وليس هناك أي إشكال والجهود متواصلة من اجل الاستقرار التمويني في هذه المادة .

كما قدم وزير الكهرباء الدكتور صالح سميع تقريرا بين فيه مشاكل الكهرباء .. مؤكدا ان نفر من القبائل من نهم وآل شبوان وبني دهرة هم من يحرمون اليمن من الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة الغازية من مأرب ولأسباب واهية وأعذار غير منطقية .

واستعرض سميع أداء محطتي ذهبان وحزيز اللتين قال لا يعمل منهما إلا النزر القليل بسبب اعتلالهما وتقادمهما والديون المستحقة على وزارة الكهرباء التي قال إنها تبلغ أربعة وستين ملياراً.

وأشار إلى ما تعانيه الوزارة من عجز جراء مختلف العوامل ومنها عدم انتظام تسديد الفواتير .. مطالبا بإسعاف الوزارة بما هو ممكن .

فيما أكد وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر احمد في تقريره أن الوزارة تعمل بكل ما بوسعها من أجل المعالجات ومكافحة الظواهر السلبية والمساعدة في تكريس الأمن والاستقرار.

إلى ذلك أكد وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان أن الوزارة بصدد تنفيذ خطة أمنية من خلال برنامجها على مختلف المستويات وتبذل جهودا في سبيل تنفيذ ذلك .

من جانبه أكد وزير الصناعة والتجارة سعد الدين بن طالب أن الحالة التموينية مستقرة وان الوزارة تعمل على تلبية متطلبات حاجيات الناس .

وتطرق إلى جملة من القضايا المتصلة بذلك .. مشيرا إلى أهمية توفير الطاقة الكهربائية التي تعتبر العمود الفقري للعمل الصناعي والتجاري وإجراء المعالجات في عدد من المناحي المتصلة بمهام الوزارة منها صناعة الغزل والنسيج .

بعد ذلك واصل مجلس الوزراء اجتماعه برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة.

وقد وقف المجلس أمام الأحداث وحالات الإضراب التي شهدتها بعض المرافق العامة على المستويين المركزي والمحلي وتداعياتها المختلفة والمؤشرات الأولية بشان الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوثها.

وأكد مجلس الوزراء بهذا الخصوص أهمية التشخيص الواقعي والسليم لهذه الأحداث لوضع الحلول اللازمة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى تلك التصرفات.

وأهاب بالجميع إعطاء الحكومة الوقت الكافي للتعامل والتعاطي مع مختلف القضايا الحقوقية والمطلبية القانونية والمشروعة ومراعاة الظروف الحالية التي يمر بها الوطن.

وأكد المجلس أن على الوزراء المعنيين اتخاذ المعالجات اللازمة كلا فيما يخصه وفقاً للصلاحيات المخولة لهم.

وشكل المجلس لجنة وزارية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات وعضوية وزيري المالية والشئون القانونية لوضع المعايير المساعدة التي من شأنها معالجة الحالات المستعصية على الوزراء المعنيين.

ووجه مجلس الوزراء وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والشئون القانونية بسرعة انجاز مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي وتقديمها إلى المجلس خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر للمناقشة والإقرار.. مشيرا إلى ما تمثله اللائحة التنفيذية من أهمية في تطبيق قانون التدوير الوظيفي والمساهمة المؤثرة في معالجة الكثير من الإشكاليات الحالية المرتبطة بالوظيفة العامة.

ووافق مجلس الوزراء على الاتجاهات العامة لآلية إعداد مشاريع الموازنات العامة لعام 2012م المقدم من وزير المالية، على أن يقدم الوزراء أية مقترحات خاصة بإعداد الموازنة العامة لتقديمها للمجلس في الجلسة القادمة .

وتضمنت الآلية القواعد والأسس والمعايير العامة التي سيتم في ضوئها إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ولجميع وحدات السلطة المحلية والمركزية وكذا مشاريع موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية لعام 2012م.

هيئة مكافحة الفساد تتسلم إقرارات الذمة المالية من رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى

صنعاء/سبأ:

تسلمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إقـرارات الذمة المالية من رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى خلال زيارتهم أمس إلى مبنى الهيئة.

إلى ذلك عقد لقاء ضم رئيس وأعـضاء مجلس القضاء الأعلى ومسئولي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الـفـسـاد جـرى خلاله مناقشة مـجـالات الـتـعـاون بين الجانبين وإمكانية تدريب طلاب المعهد العالي للقضاء على تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

وفـي اللقاء أكـد رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي أن حضور أعضاء المجلس إلى الهيئة لتقديم إقـراراتـهـم تأكيد على التزامهم بتطبيق القانون الذي لم يستثن القضاة من تقديم إقرارات الذمة المالية.

وأشـار إلـى أن أعـضاء مجلس القضاء الأعـلـى يحرصون على تقديم إقراراتهم في أول يوم من السنة الميلادية كل عامين كتقليد سنوي لإثبات التزامهم بقانون الذمة المالية الـذي يحتم على المكلف تقديمه كل عامين.

وقال القاضي السماوي " إنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا بتحقيق العدالة والجميع شركاء في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع".

وأكد أن السلطة القضائية ستكون عونا للهيئة وأن أي مقترحات من قبلها ستلقى التعاون وفقا للدستور والقوانين.

من جانبه أشـاد رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس أحمد محمد الانسي بتعاون مجلس القضاء الأعلى مع الهيئة في مختلف المجالات الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها.

وأشار إلى ضرورة إنشاء محكمة خاصة للنظر في جرائم الفساد ، مؤكدا ضرورة تعزيز التعاون بين الهيئة والمجلس لما فيه خدمة قضايا المجتمع.

حضر اللقاء النائب العام الدكتور علي الأعوش ونائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو اصبع وعدد من أعضاء المجلس والهيئة.

لجهودهم في كشف المخالفات ومحاولات التهريب

تكريم موظفي وموظفات الجمارك بمطار صنعاء الدولي

صنعاء / سبأ:

أقيم أمس بمطار صنعاء الدولي حفل تكريم عدد من موظفي وموظفات الجمارك المبرزين التابعين لمصلحة الجمارك العاملين بالمطار، تقديراً للجهود التي بذلوها في عملهم الجمركي في الكشف عن عدد من المخالفات والتهريبات المختلفة والمخالفة للقانون.

وفي حفل التكريم أشاد رئيس مصلحة الجمارك محمد زمام بالجهود التي يبذلها موظفو وموظفات الجمارك بالمطار، والحس الأمني الذي يمتازون به والذي أسهم في الكشف عن القبضيات والتهريبات المختلفة التي حصلت في المطار.. لافتا إلى أن القبضيات هي عبارة عن مؤشر على الحرص الشديد والدقة في التعامل مع كل ما يدخل ويخرج من المطارات.

وأشار زمام إلى أن التدريب والتأهيل لموظفي وموظفات الجمارك في جميع منافذ البلاد أثمر في كشف أنواع من القبضيات والتهريبات المخالفة للقانون التي تدخل وتخرج من اليمن .. مؤكداً أن مصلحة الجمارك تركز على المطار بشكل أساسي في تدريب موظفي الجمارك محليا وخارجياً، بغية تطوير العمل الجمركي ومواكبة الشعوب المتقدمة في هذا المضمار.

وقال: " هناك مشروع توقيع اتفاقية في النصف الثاني من فبراير القادم في الأردن يتضمن تحديث وتطوير الجمارك اليمنية بكل مكوناتها بمساهمة الولايات المتحدة والسوق الأوربية ومصر والأردن".

من جانبه أشار مدير عام مطار صنعاء الدولي ناجي المرقب إلى أهمية التكريم ومدلولاته الكبيرة لرفع المعنويات والتشجيع على المنافسة لتقديم أفضل النتائج.. مبينا ان العمل في مطار صنعاء الدولي تكاملي وتعاوني بين جميع الجهات سواء موظف الجمارك ورجل الأمن والجوازات وغيرها من الجهات المنتدبة في المطار.

وثمن الجهود التي بذلت من قبل موظفي الجمارك للكشف عن جميع المخالفات سواء الحالية أو القديمة.. مؤكدا حرص إدارة مطار صنعاء الدولي على تقديم التسهيلات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه جميع موظفي وموظفات الجهات المختلفة التي تعمل في المطار.

حضر الحفل وكيل المصلحة المساعد للضابطة الجمركية عبد الرزاق المراني، ومديرا جمرك مطار صنعاء للركاب والشحن عبدالكريم راصع ومحمد علي الطاهش، ومدير أمن المطار حافظ الجمرة.